المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

28/05/2013

لقاء تواصلي مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

يحتضن المركز العام لحزب الاستقلال بالرباط ابتداء من الساعة السادسة من مساء اليوم الثلاثاء 28 ماي الجاري لقاء تواصليا مع الأستاذ محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في موضوع «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودورها في تكريس حكم القانون.

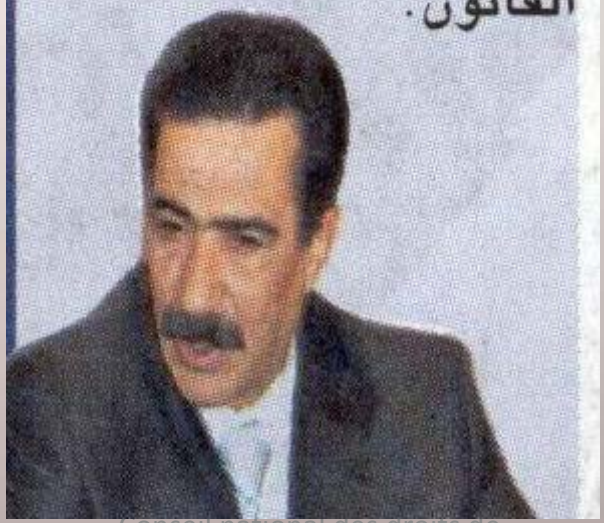

الحقاوي: «مراكز رعاية الطفولة تعاني من مشاكل لها خلفيات سياسية»

الرباط
محمد الرسمي

رفضت بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، التعليق على التقرير الأخير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مراكز حماية الطفولة، مؤكدة أنه «تم إنجاز التقرير خلال 14 يوما فقط، وهو ما أعطى صورة مقرّبة عن وضعية تلك المراكز، علما أنها تتبع لوزارة الشباب والرياضة، وهي الوزارة التي تملك المعطيات المفصّلة بشأنها».

وأكدت الحقاوي، التي كانت تتحدّث خلال الجلسة الافتتاحية للقاء التشاوري حول المراكز الاجتماعية الخاصة بالطفولة، أنّ تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان انحصر في 14 مركزا المختصّة في استضافة الأطفال الذين يوجدون في حالة نزاع مع القضاء، «بينما نحن اليوم نسعى إلى وضع سياسة مندمجة للطفولة، تضمن كرامة أطفالنا وتوفر لهم الظروف المناسبة للعيش».

واعترفت الحقاوي بوجود عدة مشاكل في مراكز حماية الطفولة والرّعاية الاجتماعية التابعة للوزارة، مقابل وجود مؤسسات من «فئة خمسة» نجوم، مؤكدة أن وزارتها دخلت منذ سنة في مشاورات مع جمعيات المجتمع المدني المكلفة بتسيير هذه الجمعيات، «كما أننا نسعى إلى تعديل قريب للقانون 05 – 14، الذي نعتقد أنه استنفد مهامّه، علما أنه لم يكن مستوفيا كافة متطلبات هذه المراكز سابقا، وعليه فإننا سنتقدم بمشروع قانون جديد إلى البرلمان قبل نهاية السنة الحالية».

وتوجهت الحقاوي بكلامها إلى مدرائين ومسؤولي مراكز الرعاية الاجتماعية الحاضرين في اللقاء، مؤكدة أنّ البرلمانية واجب الوزارة التدخل من أجل توفير مناخ سليم لعمل هؤلاء المديرين، «والوزارة لا تتدخل إلا بعد أن تعجز الجمعيات المسيّرة لتلك المراكز عن حل المشاكل المطروحة عليها، علما أن بعض تلك المشاكل تكون لها، في بعض الأحيان، خلفيات سياسية وانتخابوية، وتكون الوزارة في كل مرة مضطرّة إلى لعب دور الإطفائي، وهو ما نسعى إلى القطع معه عبر القانون الجديد».

وشدّدت الوزيرة «الوحيدة في الحكومة» على أن إصلاح قانون مراكز رعاية الطفولة يأتي في سياق الإصلاح الذي يعرفه المغرب، والذي يشمل عدة قطاعات ومجالات، إضافة إلى السياق السياسي الذي يؤطر فيه الدستور العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني، وهي الجهات التي يجب أن تتعاون في ما بينها من أجل الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الطفل، والحفاظ على المكانة التي وصل إليها، والتي جعلته مثالا يُحتذى لمجموعة من الدول».

المغرب يقدم لتونس تجربته في مجال الإنصاف والمصالحة

9/6943

من الأرشيف

انطلقت صباح أمس الاثنين بالرباط، أشغال الدورة التكوينية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لفائدة أعضاء التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية بتونس للتعريف بسياق ومسار ومجريات تجربة الإنصاف والمصالحة بالمغرب.

وأكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في كلمة بالمناسبة، أن الخصائص العامة للتجربة المغربية في الإنصاف والمصالحة تجسدت بالخصوص في فتح مسلسل تسوية ماضي الانتهاكات في ظل نفس النسق السياسي والدستوري في محاولة لإنجاز القطيعة ضمن الاستمرارية، على خلاف باقي التجارب الوطنية في العالم.

وأوضح محمد الصبار أن العدالة الانتقالية تشير إلى محاولة تطبيق أشكال من العدالة ملائمة لمراحل الانتقال في حياة نظام سياسي أو مجتمع ما، مشيرا إلى أن نماذج العدالة الانتقالية جرت بالخصوص منذ السبعينات في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وعرفت إما بلجان الحقيقة أو بلجان تقصي الحقائق أو بلجان المصالحة أو غيرها من الآليات غير القضائية.

وأضاف أنه من بين المقومات الأساسية لوجود مثل هذه اللجان أن تكون هناك إرادة سياسية لإحداث تغيير أو لمواصلة التغيير أو المساعدة على إتمام مشروع تغيير، وأن المقصود بهذه الإرادة السياسية هو إرادة الدولة أولا ثم إرادة الطبقة السياسية أو جزء كبير أو قسم أو فرع من الفاعلين الأساسيين في الطبقة السياسية وأن تكون مرفوقة بالتفاعل بين هذين الطرفين وبين المجتمع المدني بصفة عامة بمعناه الواسع.

وبعد أن أكد أن التفاعل بين هذه الأطراف غالبا ما يؤدي إلى بروز صيغة من صيغ التدبير والتعامل مع الماضي وفق إرادة معينة تنبثق من عوامل سياسية، أبرز أهمية التناسب بين الأشكال والآليات المقترحة وبين طبيعة الانتقال والقوى الفاعلة فيه وموازين وعلاقات القوة في الفترة التي هي موضوع تغيير. وأضاف أنه لا يمكن أن يتم إسقاط تجربة بلد على أي بلد آخر، لأن كل تجربة تنبع من واقع ومن تفاعلات سياسية و طبقية واجتماعية وثقافية. وأن العنصر المشترك بين التجارب يتمثل في المعايير العامة والأساسية التي حددها الباحثون في خمس مكونات أساسية تشمل على الخصوص معرفة الحقيقة وجبر الضرر وتعويض الضحايا والمساءلة والمصالحة السياسية والاجتماعية وإصلاح المؤسسات أو ضمان عدم تكرار ما جرى. وأشار إلى أن تطبيق هذه المبادئ العامة وإعمالها في الوضع المغربي ارتبط بداية بفرضية حجم الانتهاكات ونوعية الإرادات و بالأوضاع السياسية الدقيقة التي تمر منها البلاد على مستوى الإصلاحات السياسية.

يذكر أن برنامج الدورة التدريبية، التي ستشهد مشاركة أطر وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء سابقين بهيئة الإنصاف والمصالحة، يشتمل على تقديم عدد من العروض حول : «العدالة الانتقالية : المبادئ والتجارب المقارنة»، «سياق ومسار إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، هيكلتها وطريقة عملها»، «جمع الإفادات ومعالجة المعطيات وتدبير الملفات»، «برامج جبر الأضرار على المستوى الفردي والجماعي»، «منهجية التحري من أجل كشف الحقائق»، «العلاقة مع الفاعلين المعنيين (منظمات غير حكومية، أحزاب، نقابات...)»، «جلسات الاستماع العمومية لضحايا الانتهاكات»، «إعمال مقاربة النوع في مسار العدالة الانتقالية» و«تقنيات تحرير التقرير الختامي». كما يضم البرنامج زيارة للمقر السابق لهيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد جعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من التعريف بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية أحد محاور برنامجه الاستراتيجي حيث ساهم في تأطير وتنشيط دورات وورشات تفكير لإنشاء هيئة للحوار والحقيقة والمصالحة بساحل العاج وهيئة للحقيقة والمصالحة بجمهورية بوروندي ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بالطوغو. كما سبق له أن استقبل في الإطار ذاته عددا من الوفود والهيئات من دول مختلفة من بينها فلسطين وموريطانيا وتونس.

يذكر أن التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية بتونس أسست في نونبر 2011 وتتألف من العديد من المنظمات والجمعيات غير الحكومية.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

دورة تدريبية بالرباط حول تجربة الإنصاف والمصالحة المغربية لفائدة أعضاء من التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية بتونس

2/4/17

انطلقت صباح أمس بالرباط أشغال الدورة التكوينية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لفائدة أعضاء التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية بتونس للتعريف بسياق ومسار ومجريات تجربة الإنصاف والمصالحة بالمغرب.

وأكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في كلمة بالمناسبة أن الخصائص العامة للتجربة المغربية في الإنصاف والمصالحة تجسدت بالخصوص في فتح مسلسل تسوية ماضي الانتهاكات في ظل نفس النسق السياسي والدستوري في محاولة لإنجاز القطيعة ضمن الاستمرارية على خلاف باقي التجارب الوطنية في العالم.

وأوضح محمد الصبار أن العدالة الانتقالية تشير إلى محاولة تطبيق أشكال من العدالة ملائمة لمراحل الانتقال في حياة نظام سياسي أو مجتمع ما مشيرا إلى أن نماذج العدالة الانتقالية جرت بالخصوص منذ السبعينات في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وعرفت إما بلجان الحقيقة أو بلجان تقصي الحقائق أو بلجان المصالحة أو غيرها من الآليات غير القضائية.

وأضاف أنه من بين المقومات الأساسية لوجود مثل هذه اللجان أن تكون هناك إرادة سياسية لإحداث تغيير أو لمواصلة التغيير أو المساعدة على إتمام مشروع تغيير وأن المقصود بهذه الإرادة السياسية هو إرادة الدولة أولا ثم إرادة الطبقة السياسية أو جزء كبير أو قسم أو فرع من الفاعلين الأساسيين في الطبقة السياسية وأن تكون مرفوقة بالتفاعل بين هذين الطرفين وبين المجتمع المدني بصفة عامة بمعناه الواسع.

وبعد أن أكد أن التفاعل بين هذه الأطراف غالبا ما يؤدي إلى بروز صيغة من صيغ التدبير والتعامل مع الماضي وفق إرادة معينة تنبثق من عوامل سياسية أبرز أهمية والتناسب بين الأشكال والآليات المقترحة وبين طبيعة الانتقال والقوى الفاعلة فيه موازين وعلاقات القوة في الفترة التي هي موضوع تغيير.

وأضاف أنه لا يمكن أن يتم اسقاط تجربة بلد على أي بلدآخر « لأن كل تجربة تنبع من واقع ومن تفاعلات سياسية و طبقية واجتماعية وثقافية وأن العنصر المشترك بين التجارب يتمثل في المعايير العامة والأساسية التي حددها الباحثون في خمس مكونات أساسية تشمل على الخصوص معرفة الحقيقة وجبر الضرر وتعويض الضحايا والمساءلة والمصالحة السياسية والاجتماعية وإصلاح المؤسسات أو ضمان عدم تكرار ما جرى.

وأشار إلى أن تطبيق هذه المبادئ العامة وإعمالها في الوضع المغربي ارتبط بداية بفرضية حجم الانتهاكات ونوعية الإرادات و بالأوضاع السياسية الدقيقة التي تمر منها البلاد على مستوى الإصلاحات السياسية.

يذكر أن برنامج الدورة التدريبية التي ستشهد مشاركة أطر وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء سابقين بهيئة الإنصاف والمصالحة يشتمل على تقديم عدد من العروض حول : «العدالة الانتقالية : المبادئ والتجارب المقارنة» «سياق ومسار إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة هيكلتها وطريقة عملها» «جمع الإفادات ومعالجة المعطيات وتدبير الملفات «برامج جبر الأضرار على المستوى الفردي والجماعي» «منهجية التحري من أجل كشف الحقائق» «العلاقة مع الفاعلين المعنيين (منظمات غير حكومية أحزاب نقابات...)» «جلسات الاستماع العمومية لضحايا الانتهاكات» «إعمال مقاربة النوع في مسار العدالة الانتقالية» و«تقنيات تحرير التقرير الختامي». كما يضم البرنامج زيارة للمقر السابق لهيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد جعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من التعريف بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية أحد محاور برنامجه الاستراتيجي حيث ساهم في تأطير وتنشيط دورات وورشات تفكير لإنشاء هيئة للحوار والحقيقة والمصالحة بساحل العاج وهيئة للحقيقة والمصالحة بجمهورية بوروندي ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بالطوغو. كما سبق له أن استقبل في الإطار ذاته عددا من الوفود والهيئات من دول مختلفة من بينها فلسطين وموريطانيا وتونس.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

دورة تكوينية بالرباط حول العدالة الإنتقالية في المغرب

27723

انطلقت أمس الاثنين بالرباط أشغال الدورة التكوينية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لفائدة أعضاء التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية بتونس للتعريف بسياق ومسار ومجريات تجربة الإنصاف والمصالحة بالمغرب.

وأكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان. في كلمة بالمناسبة. أن الخصائص العامة للتجربة المغربية في الإنصاف والمصالحة تجسدت بالخصوص في فتح مسلسل تسوية ماضي الانتهاكات في ظل نفس النسق السياسي والدستوري في محاولة لإنجاز القطيعة ضمن الاستمرارية. على خلاف باقي التجارب الوطنية في العالم.

وأوضح محمد الصبار أن العدالة الانتقالية تشير إلى محاولة تطبيق أشكال من العدالة ملائمة لمراحل الانتقال في حياة نظام سياسي أو مجتمع ما . مشيرا إلى أن نماذج العدالة الانتقالية جرت بالخصوص منذ السبعينات في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وعرفت إما بلجان الحقيقة أو بلجان تقصي الحقائق أو بلجان المصالحة أو غيرها من الآليات غير القضائية.

وأضاف أنه من بين المقومات الأساسية لوجود مثل هذه اللجان أن تكون هناك إرادة سياسية لإحداث تغيير أو لمواصلة التغيير أو المساعدة على إتمام مشروع تغيير. وأن المقصود بهذه الإرادة السياسية هو إرادة الدولة أولا ثم إرادة الطبقة السياسية أو جزء كبير أو قسم أو فرع من الفاعلين الأساسيين في الطبقة السياسية وأن تكون مرفوقة بالتفاعل بين هذين الطرفين وبين المجتمع المدني بصفة عامة بمعناه الواسع.

وبعد أن أكد أن التفاعل بين هذه الأطراف غالبا ما يؤدي إلى بروز صيغة من صيغ التدبير والتعامل مع الماضي وفق إرادة معينة تنبثق من عوامل سياسية. أبرز أهمية التناسب بين الأشكال والآليات المقترحة وبين طبيعة الانتقال والقوى الفاعلة فيه و موازين وعلاقات القوة في الفترة التي هي موضوع تغيير.

وأضاف أنه لا يمكن أن يتم اسقاط تجربة بلد على أي بلدآخر " لأن كل تجربة تنبع من واقع ومن تفاعلات سياسية و طبقية واجتماعية وثقافية . وأن العنصر المشترك بين التجارب يتمثل في المعايير العامة والأساسية التي حددها الباحثون في خمس مكونات أساسية تشمل على الخصوص معرفة الحقيقة وجبر الضرر وتعويض الضحايا والمساءلة والمصالحة السياسية والاجتماعية وإصلاح المؤسسات أو ضمان عدم تكرار ما جرى.

وأشار إلى أن تطبيق هذه المبادئ العامة وإعمالها في الوضع المغربي ارتبط بداية بفرضية حجم الانتهاكات ونوعية الإرادات و بالأوضاع السياسية الدقيقة التي تمر منها البلاد على مستوى الإصلاحات السياسية.

نتيجة بقائهم رهينة لسياسة "العقود" | إلى سيارات الشرطة، بينما سجل | العمومي إلى غاية إدماج هذه الفئة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدق ناقوس الخطر حول وضعية مراكز حماية الطفولة

دعوة وزارة العدل والحريات إلى إطلاق عملية التكفل بالأطفال وتنظيم مناظرة وطنية حول هذه المراكز

الرباط // يونس إمغران

■ أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريراً عن مراكز حماية الطفولة، و ذلك بعد أن قام بعدة زيارات ميدانية لهذه المراكز، مكنته من استخلاص جملة من الملاحظات، وفي هذا السياق أكد المجلس على أن إيداع الأطفال بهذه المراكز «غير ملائم لقواعد ومعايير اتفاقية حقوق الطفل و المبادئ التوجيهية لعدالة الأحداث، وقد برز هذا الأمر جليا – يقول المجلس في تقريره – في جميع مراحل مسار عملية الإيداع».

و انطلاقا من هذه الملاحظة الجوهرية، صاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان توصيات هامة، من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل، تتوافق وقواعد ومعايير اتفاقية حقوق الطفل.

و من أهم التوصيات التي وجهها المجلس المذكور للحكومة، ضرورة وضع سياسة وطنية مندمجة لحماية الطفل تشتمل على «عدالة ملائمة للأطفال، وبرامج للتكفل الشامل وللتتبع سهلة الولوج من لدن الأطفال في تماس مع القانون، سواء كانوا ضحايا أو شهودا أو مرتكبي فعل إجرامي، أو في وضعية صعبة، وبرامج للدعم الأسري وللمساعدة على الأبوة، والوقاية، والتدابير البديلة للحرمان من الحرية وللإبداع في المؤسسات». كما وجه المجلس توصيات إلى وزارة العدل والحريات، أهمها عدم اللجوء إلى الإيداع في المؤسسات والحرمان من الحرية إلا كملاذ أخير، وتفضيل عملية التكفل في وضعية صعبة في الوسط الطبيعي على الإيداع في المؤسسة، و إعمال الوسائل المادية والموارد البشرية الضرورية لتأمين التطبيق الفعلي للقوانين والإجراءات القضائية لضمان حق الأطفال في الاستماع إليهم وإخبارهم، والحق في المساعدة القانونية المناسبة، والحق في الحماية وفي تكفل ملائم ذي جودة، وضمان تتبع وتقييم تلقائي لمدى تطبيق القوانين».

ولم يستثن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وزارة الشباب و الرياضة فيما يتعلق ببنيات استقبال الأطفال، و وجه إليها رزمة من التوصيات الهامة، تمثلت «في مراجعة شاملة للإطار القانوني والإداري لمراكز حماية الطفولة بشكل يضمن تحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وتمكين موظفي هذه المراكز من القيام بعملهم في أحسن الظروف، ووضع نظام مركزي للمعلومات موثوق به، من أجل تتبع تطور أوضاع وأعداد الأطفال المودعين في المركز».

وأوصى المجلس المذكور بحماية الأطفال ضد كل أشكال العنف وسوء المعاملة والتعسف والاستغلال، داعيا في تقريره – الذي توصلت «رسالة الأمة» بنسخة منه – إلى أنه من «اللازم وضع و إعمال آليات للتظلم لفائدة الأطفال تكون مستقلة، يسهل الولوج إليها، وميسرة لجميع الأطفال بدون أي تمييز، وتضمن حماية المصلحة الفضلى للأطفال». كما أوصى بتدابير استعجالية كالمبادرة «بمراجعة التدابير المتخذة بناء على أمر قضائي كيفما كان نوعها، وذلك من أجل تمكين الأطفال من الاستفادة من الضمانات التي ينص عليها القانون، وتقييم الوضع الصحي للأطفال وتمكينهم من العلاجات اللازمة، وتنظيم مناظرة وطنية حول مراكز حماية الأطفال، من أجل وضع سياسة عامة وشاملة ومندمجة».

الصبار وجها لوجه مع انفصالي الداخل في الرباط

SI 22608

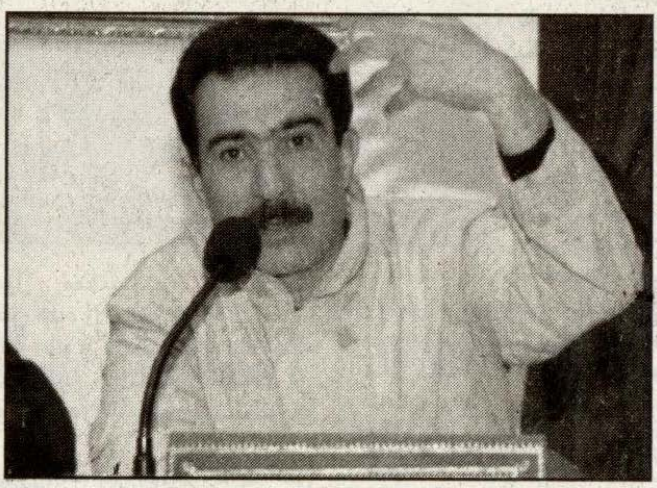

قالت مصادر إعلامية إن محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان وقعت مُشادّات كلامية بينه وبين صحراويين من «انفصاليي الداخل» أثناء ندوة وطنية حول قضية الصحراء، في مقر هيأة المحامين بالرباط يوم السبت الماضي، وقال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، موجها كلامه إلى الصحراويين الذين دخل معهم في مشادات كلامية «الآن، ازداد اقتناعي بمغربية الصحراء إلى حدّ الشوفينية».

وقال الصبار في كلمته أثناء ندوة «قضية الصحراء: الأبعاد الحقوقية والسياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية»، إن تقارير المنظمات الحقوقية بشأن الأوضاع في الصحراء، تتّسم بتداخل ما هو سياسي بما هو حقوقي.

وأضاف أنّ التوظيف السياسي لورقة حقوق الإنسان في الصحراء برَزَ لخدمة أحداث بعينها، سواء داخليا أو خارجيا، مع نشر تقارير تفتقد إلى المصداقية، فيما يتعلق بالاختطاف، متحدّيا الجمعيات الحقوقية بـ«الإدلاء بحالة اختطاف واحدة وقعت في الصحراء منذ تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وبخصوص محاكمة المعتقلين على خلفية أحداث اكديم إزيك، أشار الصبار إلى أنّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يتوصّل بأي شكاية من طرف المعتقلين إلا بعد مرور سنتين من وقوع الأحداث، وهو ما ردّ عليه أحد المعتقلين السابقين بالقول إنهم بعثوا شكايات من داخل السجن إلى المجلس، غير أنّ الصبار عاد لينفي توصّل المجلس بأي شكاية.

وعندما سأله المعتقل عن سبب عدم تحرّك المجلس الوطني لحقوق الإنسان من تلقاء نفسه، حتى وإن كان لم يتوصّل بأي شكاية، ردّ الصبار بالقول «المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يمكن أن يتدخل بصفة تلقائية، ما دام أنّ الملف معروض أمام القضاء، احتراما لاستقلاليته، لكننا كنا نتابع الملف، ضمانا للمحاكمة العادلة للمعتقلين».

وأضاف الصبار، إنّ سبب معارضة المغرب لتوسيع مهمّة المينورسو لمراقبة حقوق الإنسان بالصحراء راجع لكون المهمّة المنوطة بالبعثة الأممية هي مراقبة وقف إطلاق النار، مضيفا أن القبعات الزرق، المكلفة بمراقبة حفظ السلام في مناطق النزاع، تشرف أحيانا بمراقبة مجال حقوق الإنسان، لكن في الدول التي تعرف حربا أهلية.

الحقاوي: المسؤولية مشتركة بين وزارات العدل والصحة والشباب

وزيرة مغربية تدعو إلى إصلاح نظام عمل مراكز الرعاية الاجتماعية

3/12600

الرباط: «الشرق الأوسط»

دعت بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في الحكومة المغربية إلى تصحيح منهجية عمل مراكز الرعاية الاجتماعية من خلال تعديل القانون المنظم لهذه المؤسسات.

وأوضحت الحقاوي خلال افتتاح أشغال اللقاء التشاوري التاسع حول إصلاح منظومة المراكز الاجتماعية الخاصة بالطفولة، أمس في الرباط، أن هذا المسلسل من اللقاءات التشاورية سيفضي إلى تحديد التدابير الضرورية لإجراء تعديل منهجي في كيفية عمل منظومة مراكز ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، والتي تعمل، أساسا، على قضايا المرأة وإشكالية إيواء الأطفال في وضعية صعبة والمتخلى عنهم والتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة.

وكان تقرير أنجزه أخيرا المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد كشف أن مراكز حماية الأطفال في المغرب تعرف عدة اختلالات، وأن الأطفال المودعين بها يعانون من سوء المعاملة.

وأشارت الوزيرة الحقاوي إلى أنه من خلال رصد واقع هذه المؤسسات وتقييم منهجيات تسييرها، تبين أن «هناك ضعفا في تسيير هذه المؤسسات» يتعين التدخل من أجل معالجته عبر تنفيذ بعض البرامج التصحيحية لهذه المراكز.

بسيمة الحقاوي

ويقتضي هذا الأمر، حسب الوزيرة الحقاوي، التدخل في إطار تعديل القانون الخاص بهذه المراكز، لبلورة سياسة تقارب بين هذه المؤسسات، وتحقيق الالتقائية بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية، لا سيما وزارات العدل والحريات والصحة ووزارة الشباب والرياضة، والتي «تتقاطع معها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في تحمل المسؤولية إزاء جميع الفئات المستهدفة، سواء النساء أو الأطفال أو الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة أو الموجودون في وضعية صعبة».

وأضافت الحقاوي أن إصلاح هذه المنظومة أضحى متاحا أكثر من أي وقت مضى في سياق سياسي سمته البارزة هي إقرار دستور جديد جاء ليؤطر العلاقة التي تجمع الجهاز الحكومي بالمجتمع المدني، علما أن هذا الأخير يتمتع حاليا بصلاحيات أوسع كما أن عليه مسؤوليات جساما.

وأشارت إلى أن اللقاءات التشاورية ستتوج بعقد ندوة موسعة سيتم خلالها بحث السبل الكفيلة بمعالجة الإشكالات التي تعوق الارتقاء بأداء منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، موضحة أن هذه الندوة ستعرف مشاركة مختلف القطاعات المعنية إلى جانب فعاليات المجتمع المدني، وعلى رأسها الجمعيات المسيرة لهذه المؤسسات وكذا جميع المهتمين بالمجال.

وخلصت المسؤولة المغربية إلى أن الجهود المبذولة في هذا الصدد، تأتي كتجسيد لالتزام المغرب بتبني التطبيقات الفضلى في مجال حماية الطفل وصيانة حقوقه الأساسية، وذلك بموجب مختلف الاتفاقيات والبروتوكول الاختياري الذي وقعه المغرب في هذا المجال، مشيرة إلى أن «بلدنا أضحى بحق نموذجا يحتذى على المستويين الإقليمي والقاري في مجال تسيير مؤسسات الرعاية الاجتماعية» على الرغم مما زال يشوبها من نقائص.

لقطع الطريق على معارضيه..فرنسا تشدد إجراءات الأمن أمام قصر الملك محمد السادس

منذ 21 ساعة

225

أضف تعليقا

شددت السلطات الفرنسية من إجراءات الأمن في محيط قصر العاهل المغربي محمد السادس الفاخر في مدينة ''بيتز'' القريبة من باريس،حيث يقضي ملك المغرب زيارة خاصة.

و اغلقت قوات الدرك الفرنسية كل المداخل المؤدية نحو قصر الملك محمد السادس و منعت الوصول إليها،لمنع معارضين للنظام المغربي من الوصول إلى بوابة القصر لتنفيذ إضراب عن الطعام احتجاجا على منعهم من التظاهر أمام القصر الملكي وفق ما أبلغ به الدولية مصدر قريب من النشطاء المغاربة.

و يوجد من بين النشطاء المغاربة الضابط العسكري السابق في القوات المسلحة الملكية المغربية مصطفى أديب الذي كان قضى عامين ونصف من الاعتقال في السجون المغربية عقابا له على مكاتبة الملك و مطالبته التدخل ضد الفساد المستشري داخل المؤسسة العسكرية المغربية.

أفراد من الدرك الفرنسي يسمحون بمرور خيول مملوكة لملك المغرب محمد السادس أثناء إغلاقهم أحد المنافذ المؤدية إلى قصره في مدينة ''بيتز '' القريبة من باريس

و عبر سكان المدينة الفرنسية الصغيرة عن انزعاجهم من الإجراءات الأمنية الجديدة،كونها تعوق تحركاتهم و تقيدها و لعدم تعودهم على وجودها في مدينتهم الهادئة.

و هذه هي المرة الأولى التي تغلق فيها السلطات الفرنسية المنافذ المؤدية إلى قصر الملك محمد السادس بضواحي باريس،بعد ان كان الوصول إليه في السابق متاح للجميع.

و سمحت قوات الدرك الفرنسي فقط بمرور العاملين في القصر و ضيوف الملك و خيوله و العاملين في إصطبلاتها،بينما تلقت تعليمات صارمة بمنع أي طرف آخر من الإقتراب من القصر.

و شوهد ملك المغرب قبل أيام في ساحة ''فوندوم'' الشهيرة بالدائرة الأولى الراقية وسط باريس،حيث كان يتمشى في الشارع رفقة بعض حراسه.

و نظم النشطاء المغاربة الذين يعارضون الملك و يطالبون برحيله حملة وزعوا من خلالها منشورات على سكان مدينة ''بيتز '' يخبرونهم فيها أنهم يخوضون إضرابا عن الطعام،بعد اعتقالهم لساعات قليلة من قبل السلطات الفرنسية بتهمة التظاهر دون ترخيص.

الناشط المغربي المعارض مصطفى أديب يوزع منشورات على جيران ملك المغرب في مدينة ''بيتز'' القريبة من باريس لإخبارهم بخوضه إضرابا عن الطعام جنب القصر

و يوجد في أوروبا وفق مصدر الدولية العديد من المعارضين للنظام المغربي،بعضهم تفاوض معهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي كان قد أنشأه الملك مع بداية موجة الربيع العربي بهدف عودتهم إلى بلدهم،لكن الرباط سرعان ما قطعت الإتصال بهم بعد عودة الهدوء إلى شوارع المدن المغربية و رفضها غلغاء مذكرات اعتقال صادرة في حقهم لدى الغدارة العامة للأمن منذ سنوات طويلة.

و تأخرت عودة الملك محمد السادس إلى البلاد رغم تفجر أزمة سياسية داخل حكومة عبد الإله بن كيران بعد إعلان حزب الإستقلال أحد مكوناتها الرئيسيين الانسحاب منها بعد رفض مقترحاته بإجراء تعديل حكومي.

Essaouira

16ème édition du Festival Gnaoua et Musiques du Monde

2/17053

Le Festival, patrimoine pour toute une ville

Devenue le phénomène «folk» par excellence ces dernières années, la musique gnaoua fait le tour du monde, et l'on voit toute sorte de fusion musicale basée sur ses rythmes envoûtants. Mais on ne se saurait se limiter uniquement à l'aspect musical des gnaouas. Gnaoua étant un terme générique qui regroupe plusieurs aspects de la «culture» gnaoua : la confrérie, l'héritage africain, berbère et arabo-musulman, et puis la transe thérapeutique pratiquée dans le cadre du rite de possession (possession par les mlouks ou jnouns) ou «lila de derdeba».

Au Maroc, les gnaoua se répartissent en deux catégories : les gnaoua des villes impériales qui célèbrent le rite de possession, la «derdeba», et dont l'instrument principal est le guenbri, et les gnaoua des pays berbères, que l'on désigne par les termes de Abid Lala Krima. Ces derniers utilisent des tambours (ganga) et des crotales (qraqeb ou qraqech) en fer pour leurs tournées aumônières et pendant la réunion de leurs adeptes où se produisent des transes. Mais ils n'organisent pas de rite de possession selon le modèle gnaoua des anciennes villes impériales.

La musique gnaoua a été vouée pratiquement à la disparition puisqu'elle n'était pratiquée qu'à petite échelle et d'une manière traditionnaliste, vraiment non valorisée ni valorisante. Le salut est venu à travers Essaouira et son festival Gnaoua et Musiques du Monde. Dès les premières éditions, le nom d'Essaouira et des Gnaoua ont jailli au grand public et au grand jour. La renaissance de la musique gnaoua fut lancée. Elle sera renforcée grâce aux fusions avec la World Music qui apportèrent aux Gnaouas et à leur musique une audience qui dépassa la ville d'Essaouira et les frontières du Maroc. Depuis lors, la musique gnaoua ne cessa de conquérir le monde, d'avoir des fans aussi bien dans sa version originale (pure et dure) que dans sa version moderne avec les fusions musicales dont certaines sont extraordinaires.

15 années de travail et de quête de créativité, et le Festival Gnaoua et Musiques du Monde continue d'être un moment très attendu par des milliers de mélomanes et de passionnés de ce rendez-vous chargé de fraîcheur et d'optimisme.

«Le Festival Gnaoua et Musiques du Monde n'est pas seulement le théâtre d'une fusion rêvée et éphémère, il est porteur de valeurs d'universalité que nous nous attachons à défendre de manière continue. Avec comme point nodal, la reconnaissance d'un art unique au monde dont les racines africaines séculaires ont permis son éclosion maghrébine et que nous souhaitons aujourd'hui voir inscrit au patrimoine oral et immatériel de l'UNESCO », dira Neila Tazi, directrice et productrice du festival.

Les Gnaoua, précise Neila, reviennent de loin, descendants d'anciens esclaves, leur histoire récente avec ce festival et l'Association Yerma Gnaoua est le récit de la reconnaissance d'une minorité trop longtemps marginalisée. L'histoire d'hommes à l'esprit éveillé qui ont su retrouver leur dignité et leur place dans la société. Et c'est au nom de cette quête que le CNDH a accepté de soutenir ce forum, mais aussi parce que les sujets en débat sont ouverts à tous et concernent des notions concrètes et réalistes de notre quotidien, des sujets déterminants pour notre avenir.

Grâce à ce festival, les Gnaoua sont enfin reconnus comme des vrais artistes, du moins aux yeux du public.

Au delà de l'apport musical et culturel ramené à Essaouira par le Festival Gnaoua, on ne peut occulter l'apport grandement positif de promotion touristique formidable lancé à Essaouira qui lui a valu un décollage touristique et économique qui continue de plus belle. Les souiris et les amis d'Essaouira qui avaient misé sur la Culture pour développer la ville peuvent être fiers de cette approche qui ne cesse de donner ses fruits d'année en année.

Très bonne continuation au charme d'Essaouira. Le Festival Gnaoua c'est Essaouira. Essaouira c'est aussi le Festival Gnaoua.

MOHAMED RIAL

جولة الأسبوع

الإثنين, 27 أيار/مايو 2013 11:48 لكم. كوم

"شوفينية" الصبار

محمد الصبار

لم يتمالك محمد الصبار، الأمين العام لـ "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، نفسه في ندوة حول حقوق الإنسان في الصحراء ليكشف عن "شوفينيته". فقد قال الصبار في الندوة التي عقدت يوم السبت 25 ماي تحت عنوان "قضية الصحراء: الأبعاد الحقوقية والسياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية"، المنظمة من طرف تيار اليسار المواطن بالحزب الاشتراكي الموحد، "الآن، ازداد اقتناعي بمغربية الصحراء إلى حدّ الشوفينية". وحتى لا يظلم الصبار يجب البحث عن تعريف كلمة الشوفينية في موسوعة ويكيبيديا، فهي تعني (بالإنجليزية: chauvinism) هي "المغالاة في التعصب". و"في حال التعصب القومي وحب الوطن يعتبر الشوفيني وطنه أفضل الأوطان وأمته فوق كل الأمم وخصوصاً عندما تكون هذه المغالاة مصحوبة بكره للأمم أخرى".

وطبقا لنفس الموسوعة فقد "جاءت هذه الكلمة من اسم نيكولا شوفان الجندي الفرنسي الذي جرح عدة مرات في حروب الثورة الفرنسية وحروب نابليون ولكنه ظل أبداً يقاتل في سبيل مجد فرنسا ومجد نابليون، وتستعمل الشوفينية حالياً في مجال الاستهجان وعدم الاستحسان وتمثل النازية الألمانية قمة التعصب الشوفيني".

وبمعنى اخرالشوفينية هي "فكرة متطرفة وغير معقولة وهي التحزب باسم المجموعة التي ينتمي إليها الفرد، وخاصة عندما يتضمن الحزب حقد وكراهية تجاه أي فريق منافس".

السؤال: هل يستقيم لمن يوجد اليوم على رأس مؤسسة وطنية دستورية تدافع عن حقوق الإنسان التي تعتبر قيما كونية، أن يدعي بأنه شوفيني عندما يتعلق الأمر بقضية الصحراء وفي نفس الوقت ينتظر منه أن ينجز تقارير محايدة ونزيهة ومستقلة؟!

عودة ملف اختطاف المفكر الأمازيغي بوجمعة هباز إلى الأضواء

الاثنين 27 مايو 2013م الموافق 17 رجب 1434هـ 12:45 GMT

عادت قضية اختفاء المفكر الأمازيغي بوجمعة هباز إلى الأضواء من جديد، بعد 32 سنة على اختفائه في ظرف غامضة. جمعية تاوادا للثقافة والتنمية وحقوق الإنسان، أعادت تسليط الأضواء على القضية من خلال اللقاء الذي ستنظمه المحاضرة يوم السبت فاتح يونيو 2013، بقاعة القصر البلدي بورزازات تحت عنوان "بوجمعة الهباز، الرجل، الفكر والمصير المجهول".

وتقول الجمعية، التي أطلقت نداء لجمع شهادات هو بوجمعة هباز، إن الأمر يتعلق باختفاء قسري للمفكر الأمازيغي منذ 19 أبريل 1981، وأضافت أن طريقة اختفائه مازالت "تثير كثيرا من التساؤلات حيث لم يدرج اسمه في اللوائح المعتمدة لدى هيئة الانصاف و المصالحة ليبقى مصيره مجهولا إلى الآن".

وأفادت الجمعية نقلا، بعض المصادر (سعيد باجي، رشيد نجيب، وكيم الزياني)أن هباز تعرض للاختطاف لأسباب سياسية وإيديولوجية "نابجة عن مواقفه الأمازيغية التقدمية التي تلخصها مقدمة أطروحته الجامعية التي ناقشها بجامعة السربون عام 1979 في موضوع "مقولة الجهة في الأمازيغية"".

وأدرجت اللائحة الأخيرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان اسم بوجمعة هباز ضمن الحالات التي تأكدت لجنة المتابعة من كون اختفاء أصحابها كان لأسباب سياسية، بعدما صنفته عام 2003 ضمن 13 مختطفا من مجهولي المصير والهوية من بين 112 من مجهولي المصير آنذاك وبقيت بعد ذلك 66 حالة عالقة، حسب ما جاء به التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة.

وتروم جمعية تاوادا من خلال هذه المبادرة الأولى المساهمة إلى جانب أعضاء من عائلة بوجمعة الهباز وأصدقائه والمتعاطفين مع قضيته، الكشف عن حقيقة اختفائه ومعرفة مكان دفن جثمانه وتسليم رفاته لذويه إن كان ميتا وذلك بعد تحديد هويته وفق المعايير العلمية الجاري بها العمل.

7e édition de la journée nationale de dépistage du VIH 1er juin 2013

L'Association de Lutte Contre le Sida (ALCS) organise, le samedi 1er juin 2013, la 7e édition de la journée nationale de dépistage du VIH. Le lancement de la journée se fera à Agadir en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dans le cadre de sa caravane des droits de l'Homme dans la région Souss-Massa-Draâ. Devenue un rendez-vous annuel, la journée nationale de dépistage vise à élargir l'accès au dépistage, conformément aux objectifs du plan stratégique national de lutte contre le sida. Au Maroc, le nombre estimé de personnes vivant avec le VIH s'élève à 32.000 personnes, dont 80% ne connaissent pas leur statut. Les données publiées par le Ministère de la Santé indiquent également que 60% des porteurs du virus n'arrivent au circuit de la prise en charge médicale qu'à un stade tardif de la maladie. Pourtant, les études ont montré que plus le traitement est précoce, plus il est efficace et qu'il permet d'interrompre la transmission du virus. Malgré les efforts du Ministère de la Santé et de ses partenaires associatifs, le nombre de tests réalisés annuellement reste en dessous des besoins. En 2012, 222.000 tests ont été effectués, dont 65.499 par l'ALCS, en majorité auprès des populations les plus vulnérables au risque d'infection à VIH. A travers cette journée nationale de dépistage, organisée en partenariat avec le Ministère de la Santé et de nombreux autres partenaires, l'ALCS s'est fixée comme objectif la réalisation de 10.000 tests de dépistage, contre 7516 tests réalisés en 2012. Pour cela, l'ALCS et ses partenaires seront mobilisés le 1er juin de 10h à 20h, dans 83 sites répartis sur 60 villes et villages du Royaume. Les tests seront effectués par 90 médecins avec l'appui de 400 volontaires. Pendant cette journée, en plus des centres de dépistage des sections de l'ALCS, les tests seront réalisés dans les locaux d'organismes partenaires, notamment des centres de santé, des maisons de jeunes et des locaux associatifs. Pour connaitre le centre de dépistage le plus proche, appelez le centre d'écoute « Allo Info Sida » au 080 100 25 25, envoyez un SMS au 5808 ou consultez notre site web www.alcsmaroc.ma
Source : http://www.oujdacity.net/national-article-79045-fr/

دورة تدريبية بالرباط حول تجربة الإنصاف والمصالحة المغربية لفائدة أعضاء من التنسيقية الوطنية ة للعدالة الانتقالية بتونس

و.م.ع
27.05.2013
12h30

الرباط 27 ماي 2013 /ومع/ انطلقت صباح اليوم الاثنين بالرباط أشغال الدورة التكوينية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لفائدة أعضاء التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية بتونس للتعريف بسياق ومسار ومجريات تجربة الإنصاف والمصالحة بالمغرب.

وأكد السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، في كلمة بالمناسبة، أن الخصائص العامة للتجربة المغربية في الإنصاف والمصالحة تجسدت بالخصوص في فتح مسلسل تسوية ماضي الانتهاكات في ظل نفس النسق السياسي والدستوري في محاولة لإنجاز القطيعة ضمن الاستمرارية، على خلاف باقي التجارب الوطنية في العالم.

وأوضح السيد محمد الصبار أن العدالة الانتقالية تشير إلى محاولة تطبيق أشكال من العدالة ملائمة لمراحل الانتقال في حياة نظام سياسي أو مجتمع ما، مشيرا إلى أن نماذج العدالة الانتقالية جرت بالخصوص منذ السبعينات في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وعرفت إما بلجان الحقيقة أو بلجان تقصي الحقائق أو بلجان المصالحة أو غيرها من الآليات غير القضائية.

وأضاف أنه من بين المقومات الأساسية لوجود مثل هذه اللجان أن تكون هناك إرادة سياسية لإحداث تغيير أو لمواصلة التغيير أو المساعدة على إتمام مشروع تغيير، وأن المقصود بهذه الإرادة السياسية هو إرادة الدولة أولا ثم إرادة الطبقة السياسية أو جزء كبير أو قسم أو فرع من الفاعلين الأساسيين في الطبقة السياسية وأن تكون مرفوقة بالتفاعل بين هذين الطرفين وبين المجتمع المدني بصفة عامة بمعناه الواسع.

وبعد أن أكد أن التفاعل بين هذه الأطراف غالبا ما يؤدي إلى بروز صيغة من صيغ التدبير والتعامل مع الماضي وفق إرادة معينة تنبثق من عوامل سياسية، أبرز أهمية التناسب بين الأشكال والآليات المقترحة وبين طبيعة الانتقال والقوى الفاعلة فيه و موازين وعلاقات القوة في الفترة التي هي موضوع تغيير.

وأضاف أنه لا يمكن أن يتم اسقاط تجربة بلد على أي بلدآخر " لأن كل تجربة تنبع من واقع ومن تفاعلات سياسية و طبقية واجتماعية وثقافية ، وأن العنصر المشترك بين التجارب يتمثل في المعايير العامة والأساسية التي حددها الباحثون في خمس مكونات أساسية تشمل على الخصوص معرفة الحقيقة وجبر الضرر وتعويض الضحايا والمساءلة والمصالحة السياسية والاجتماعية وإصلاح المؤسسات أو ضمان عدم تكرار ما جرى.

وأشار إلى أن تطبيق هذه المبادئ العامة وإعمالها في الوضع المغربي ارتبط بداية بفرضية حجم الانتهاكات ونوعية الإرادات و بالأوضاع السياسية الدقيقة التي تمر منها البلاد على مستوى الإصلاحات السياسية.

يذكر أن برنامج الدورة التدريبية، التي ستشهد مشاركة أطر وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء سابقين بهيئة الإنصاف والمصالحة، يشتمل على تقديم عدد من العروض حول : "العدالة الانتقالية : المبادئ والتجارب المقارنة"، "سياق ومسار إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، هيكلتها وطريقة عملها"، "جمع الإفادات ومعالجة المعطيات وتدبير الملفات"، "برامج جبر الأضرار على المستوى الفردي والجماعي"، "منهجية التحري من أجل كشف الحقائق"، "العلاقة مع الفاعلين المعنيين (منظمات غير حكومية، أحزاب، نقابات...)"، "جلسات الاستماع العمومية لضحايا الانتهاكات"، "إعمال مقاربة النوع في مسار العدالة الانتقالية" و"تقنيات تحرير التقرير الختامي". كما يضم البرنامج زيارة للمقر السابق لهيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد جعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من التعريف بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية أحد محاور برنامجه الاستراتيجي حيث ساهم في تأطير وتنشيط دورات وورشات تفكير لإنشاء هيئة للحوار والحقيقة والمصالحة بساحل العاج وهيئة للحقيقة والمصالحة بجمهورية بوروندي ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بالطوغو. كما سبق له أن استقبل في الإطار ذاته عددا من الوفود والهيئات من دول مختلفة من بينها فلسطين وموريطانيا وتونس.

يذكر أن التنسيقة الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية بتونس أسست في نونبر 2011 وتتألف من العديد من المنظمات والجمعيات غير الحكومية. ر/دي

ماتقيش ولدي: تقارير المجلس الوطني لحقوق الانسان تقارير صادمة ومؤلمة

في :الثلاثاء، 21 مايو، 2013 0

وصفت جمعية"ماتقيش ولدي" التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الانسان حول أوضاع مراكز حماية الطفولة بالمغرب، بالصادم والمؤلم، على اعتبار ما قدمه من تقارير تشخص واقع وأعطاب حقوق الإنسان في بلادنا، والواقع المؤسساتي الذي تكلم عنه المجلس بلغة تخلو من الخشب وبصراحة مؤلمة و خاصة التقرير المتعلق بوضعية السجون-تقول الجمعية-

وثمنت الجمعية المجهودات التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي اعتبرتها خطوة ايجابية ومؤشرا ينم على مسؤولية بعض مؤسسات الدولة، خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، داعية المجتمع المدني لتعاون مشترك لتحقيق شراكات حقيقية، وإعطاء المجتمع المدني ما يستحقه كفاعل دستوري إنسجاما مع الدستور الجديد

ماتقيش ولدي: تقارير المجلس الوطني لحقوق الانسان تقارير صادمة ومؤلمة

في :الثلاثاء، 21 مايو، 2013 0

وصفت جمعية"ماتقيش ولدي" التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الانسان حول أوضاع مراكز حماية الطفولة بالمغرب، بالصادم والمؤلم، على اعتبار ما قدمه من تقارير تشخص واقع وأعطاب حقوق الإنسان في بلادنا، والواقع المؤسساتي الذي تكلم عنه المجلس بلغة تخلو من الخشب وبصراحة مؤلمة و خاصة التقرير المتعلق بوضعية السجون-تقول الجمعية-

وثمنت الجمعية المجهودات التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي اعتبرتها خطوة ايجابية ومؤشرا ينم على مسؤولية بعض مؤسسات الدولة، خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، داعية المجتمع المدني لتعاون مشترك لتحقيق شراكات حقيقية، وإعطاء المجتمع المدني ما يستحقه كفاعل دستوري إنسجاما مع الدستور الجديد

توضيح حول ما نشر بموقع " كود " حول تصريح مفبرك للمكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

توضيح حول ما نشر بموقع " كود "

تفاجأ المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بالخبر المنشور بموقع " كود " تحت عنوان :

"الذراع الحقوقي لحزب الاستقلال يطالب بتوسيع صلاحيات المينورسو لمراقبة حقوق الانسان على المغرب ككل من طنجة لكويرة" وأضاف الخبر " طالب ممثل العصبة المغربية لحقوق الإنسان، في سابقة هي الأولى من نوعها بتوسيع صلاحيات المينورسو لمراقبة حقوق الانسان على المغرب ككل من طنجة لكويرة " وقد جاء ذلك في إطار اجتماع ليفيا ماري باكسي مقررة لجنة السياسة بالجمعية البرلمانية بمجلس أوربا والمكلفة بإعداد تقرير حول الصحراء، في اجتماع مع مجموعة من الهيئات الحقوقية.

كما نقل أن ممثل العصبة "اعتبرأنه في المغرب كله لا توجد أية ألية حماية والمجتمع المدني ضعيف"

إن المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان يعتبر أن ما نشر لا أساس له من الصحة ، وهو افتراء يستدعي التوضيح التالي :

إن الاجتماع الذي انعقد يوم الخميس 23 ماي الجاري كان مغلقا وحضره إضافة إلى ممثل العصبة الأخ عبد الرزاق بوغنبور عضو المكتب المركزي كل من ممثلي: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وجمعية الوسيط للديمقراطية وحقوق الإنسان ،وجمعية عدالة ، إضافة إلى ممثل فرع منظمة العفو الدولية الجمعية المستضيفة للقاء، وان تدخل ممثل العصبة جاء منسجما مع ما ورد في بيان المجلس الوطني للعصبة المنعقد يوم 14 أبريل الماضي بالمحمدية الذي طالب بعدم توظيف مجلس الأمن كآلية أممية لخدمة أجندة الدول العظمى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الدولة ذات النزعة الإمبريالية ، والتي تختزن سجلا مليئا بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، كما حدث في سجن أبو غريب بالعراق ، ويحدث اليوم في أفغانستان ومعتقل كوانتانامو الرهيب الذي شكل مختبرا حقيقيا لأبشع الجرائم أمام مرأى ومسمع العالم ، ولم تتحرك آليات الأمم المتحدة للتصدي لهذه الانتهاكات . وأكد على أن المغرب مطالب باحترام حقوق الإنسان وصون كرامة مواطنيه ، وتعزيز الحريات العامة ، وخاصة الحق في التنظيم بعدم التضييق على عمل الجمعيات الحقوقية وفروعها في كافة التراب الوطني من طنجة إلى الكويرة ، وتمكينها من القيام بدورها في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان فوق كل أراضيه ، والتعامل الجدي والفعال مع التوصيات التي تضمنتها تقارير الهيئات الحقوقية الوطنية ومنها العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان كأول تنظيم حقوقي، كما هو الشأن بالنسبة لتقرير اللجنة الحقوقية المشتركة التي أنجزت تقريرا بخصوص أحداث إكديم إزيك بالعيون خلال نونبر 2010 ،أو التقرير الذي أنجزته العصبة بخصوص مراقبتها وملاحظتها لأطوار محاكمة المعتقلين أمام المحكمة العسكرية على خلفية أحداث مخيم إكديم إزيك ، والاهتمام الإعلامي بهذه التقارير لتصبح وثيقة عمومية يتم الاستشهاد بها عند الحديث عن ملف حقوق الإنسان بالمغرب وطنيا ودوليا خلال اللقاءات الثنائية أو أمام المنتظم الدولي ، حتى تأخذ بعين الاعتبار في تقييم الوضع الحقوقي .

ولم يرد على لسانه بتاتا أن المجتمع المدني ضعيف بالمغرب ، في حين انتقد وبلهجة صارمة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وافتقاده الاستقلالية والمصداقية في العمل الحقوقي الوطني ، حيث لم يستطع إلى حدود اليوم إطلاع الرأي العام الوطني حول خلاصات ونتائج العديد من لجن تقصي الحقائق بمجموعة من المناطق التي عرفت انتهاكات لحقوق الإنسان كما حدث في آسفي وخريبكة وتازة والشليحات وسيدي إفني والعيون والسمارة مؤخرا ، وهو ما ينسجم مع قرار العصبة بمقاطعة هذا المجلس منذ الإعلان عن أعضائه وفق القانون الجديد المنظم له .

ويبدو أن هناك من أزعجه موقف العصبة من المجلس الوطني ، وأصبح يقلقه عملها الجاد ووتيرة اشتغالها ، ومواكبتها لكل القضايا الحقوقية الوطنية بمهنية عالية ،فحاول يائسا تسريب معطيات مغلوطة لتضليل الرأي العام محاولا إقحام قضية وطنية من اجل كسب نقط لصالحه في معركة افتراضية لا توجد إلا في مخيلته ، ومخيلة من يوجهونه ويصنعون له القرارات .

إن المكتب المركزي للعصبة يعبر عن إدانته لهذا السلوك المشين الذي أراد الإساءة إلى العصبة وأطرها بشكل بليد يفتقد إلى المصداقية والانسجام مع المنطق .

الرباط في 27 ماي2013